



«البرلمان سيناقش قانون طوارئ اقتصادية يعطي الحكومة صلاحيات واسعة لاتخاذ قرارات استثنائية لدفع المشاريع الكبرى بهدف الحد من البيروقراطية وتحفيز المستثمرين».

يوسف الشاهد
رئيس الوزراء التونسي

«ندعو السلطات التركية إلى فتح تحقيق بشأن التجاوزات المفترضة لعملية الاستفتاء التي رصدها المراقبون، ونشجع تركيا على التقرب مجددا من الاتحاد الأوروبي».

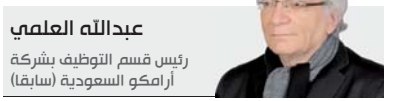
مرغارييتيس شيناس
المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية

القطاع الخاص السعودي يحارب رؤية 2030

ريال، تفضل العمالة الوافدة السائبة ولا تحبذ أي تدخل "جراحي" ولو على المدى القصير في إجراءاتها الداخلية. ليس لدي أدنى شك أن حجج رجال الأعمال، بعضهم على الأقل، واهية ومضللة، وخاصة عندما يصل التحجر الفكري للاعتقاد بأن الموارد البشرية الوطنية هي مسؤولية المنشأة وحدها وليس لأحد التدخل في هذا الأمر. بمعنى آخر وبكل صراحة، القطاع الخاص يحارب رؤية 2030. البطالة بين النساء معضلة أخرى. معظم الزيادة الكبيرة في أعداد العاطلات ربما يعود لبركات السعودية الوهمية التي راقت برنامج "نطاقات" والوانه البراقة. عدد النساء العاطلات ارتفع من 440 ألفا إلى حوالي 740 ألفا من يوليو إلى ديسمبر 2016. النساء استحوذن على أكثر من ثلاثة أرباع الباحثين عن عمل في جميع المراحل العمرية. الإحصاء الرسمي الصادر عن هيئة الإحصاء العامة يؤكد وجود فارق كبير في نسبة الباحثين عن العمل بين الذكور والإناث. كذلك تأخرنا كثيرا في سعوية المستويات الإدارية العليا من نساء الوطن المؤهلات في شركاتنا وبنوكنا ومؤسساتنا الأهلية. تقول زينة علي في تقرير نشرته صحيفة "الوطن" السعودية هذا الأسبوع إن رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى، عبدالرحمن الراشد، يرى أن توظيف النساء يعاني 3 مصاعب: وضع شروط صعبة للوظائف السائبة، وعدم تمكين النساء من بعض الوظائف، ووجود مصاعب لوجستية لتوظيف النساء في بعض القطاعات. أستطيع أن أقول بكل ثقة إن بعض الشركات الكبرى، مثل أرامكو السعودية

في المناصب القيادية والتنفيذية في الشركات والمؤسسات الخاصة. من ضمن المؤتمرات الاقتصادية التي حضرتها خلال العشرين عاما الماضية، كان توظيف الوظائف المحور الرئيس الذي أثار هم الحضور في الجلسات العامة والخاصة. لكن كيف وصلنا إلى هذه النتيجة؟ البعض يقول إن تباطؤ الاقتصاد الوطني أدى إلى ضعف خلق فرص عمل للمواطنين، وبالتالي فإن النتيجة هي الزيادة في نسب البطالة. الإحصائيات الأخيرة، رغم تضاربها في الأرقام والمنطق، لا تبشر بالخير. حجم البطالة في تصاعد مطرد بين جميع فئات المجتمع الذين يبحثون عن لقمة عيش شريفة. ارتفعت النسبة "الرسمية" والمتواضعة لبطالة السعوديين من 11.6 بالمئة إلى 12.3 بالمئة خلال آخر تسعة أشهر من عام 2016. علينا التحرك سريعا، علينا الدفع بالمؤسسات الصغيرة نحو المزيد من التمكين والمنافسة، فعشرات الآلاف من المبتعثين والمبتعثات الذين سيعدون للوطن خلال السنوات القليلة القادمة ربما سرحب بهم في طابور البطالة الطويل بجانب إخوانهم العاطلين. الكل اليوم يدلي ببدلوه لوضع حلول "سريعة" لإحلال العمالة الوطنية في الوظائف التي يمكن شغلها في القطاع الخاص، وهي بالمناسبة تتراوح بين 1.4 و 1.6 مليون وظيفة على أقل تعديل. عدد المنشآت بالملكة حوالي 920 ألف منشأة، يبلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها حوالي 99.5 بالمئة. رد فعل بعض هذه الشركات والمؤسسات الخاصة على مبدأ (التوطين) لن يكون صادما، فهذه الشركات التي تفوق قدرتها المالية 516 مليار

لم أعقب في هذا المقال على تقرير صحيفة "العرب" اللندنية "دور محدود للقطاع الخاص السعودي في إسناد إصلاحات" رؤية 2030 بتاريخ السبت 15 أبريل 2017، بما يتعلق بموضوع البطالة وتوطين الوظائف في القطاع الخاص. بداية علينا الاعتراف أن ما يسمى "برامج التوطين" بمختلف مسمياتها لم تات بأي نتائج إيجابية تستحق الذكر. الحقائق تشير إلى أن وتيرة الزيادة المتسارعة في معدلات البطالة بين السعوديين لم يسبق لها مثيل منذ إتحافنا بهذه البرامج المثيرة للجدل. التحدي الرئيس في المملكة هو نفسه لم يتغير: ضرورة توفير الوظائف ورفع تنافسية القطاع الخاص مع تنوع القاعدة الإنتاجية. منذ عشرات السنين والمسؤولون في وزارة العمل يرددون نفس الجملة "نواجه تحديات جسيمة وهدفنا تهيئة البيئة المناسبة لتوطين الوظائف وتحسين سوق العمل"، وفي نفس الوقت كلنا شاهدنا على أرض الواقع الزيادة المفرطة في استقدام العمالة الأجنبية بكل أنواعها خاصة في قطاع البناء تحت أعين وبموافقة رسمية من الوزارة. لاحظنا في الفترة الأخيرة ثلاث ظواهر لم تكن في الحسبان وكاننا بحاجة للمزيد من تازم مشكلة البطالة. الظاهرة الأولى التسارع المتزايد والأساليب المتتوية في التلاعب بالنسب الوهمية للتوطين. الثانية زيادة حالات فصل السعوديين في القطاع الخاص والتي ربما تكون بسبب تعديل البند 77 من نظام العمل والذي تم اعتماده عام 2015. الظاهرة الثالثة هي استحواد العمالة الأجنبية الوافدة على حصة الأسد



عبدالله العلمي
رئيس قسم التوظيف بشركة أرامكو السعودية (سابقا)

وبعض شركات سابق حافظت على مستوى عال من المهينة والمصادقية في رفع نسبة توظيف السعوديين. أما الشركات الأخرى وقطاعات المصارف والتأمين والاتصالات والعقارات فهي للأسف لا تزال تمارس الأساليب التعسفية "لتطفيش" المواطنين والمواطنات وتعويضهم بعمالة واذة رخيصة. حجة رجال الأعمال واهية ولا ترقى للمسؤولية الاجتماعية المفترض أن يتحلى بها أصحاب المال والأعمال الذين أكلوا وشربوا من معين هذا الوطن. رغم الفوائض المالية الناجمة من الاقتصاد الريعي احتلت المملكة المرتبة 55 عالميا في مجال رفع كفاءة سوق العمل، متأخرة عن الكثير من الدول الأقل في حجم الاقتصاد والانتاج المحلي. الوضع لا يحتمل الانتظار وعلينا للحاق بالقطار. حسب وكالة رويترز، السعودية وجهت الوزارات والهيئات بمراجعة مشاريع غير منتهية بالبلاب من الدولارات، في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، بهدف تجميدها أو إعادة هيكلتها. هذه فرصة لتشريك القطاع الخاص بتحويل هذه المشاريع وتشغيلها لفترة من الزمن، لتحقيق أرباح ثم نقل ملكيتها إلى الحكومة لتخفيف الضغط عن المالية العامة. القطاع الخاص مطالب بمساندة (وليس محاربة) رؤية 2030. علينا وقف الزيادة في استقدام العمالة الوافدة من الخارج وكشف أساليب التوطين الوهمي والقضاء على التستر التجاري. علينا القيام بدراسة علمية للأجور وتأمين الاستفادة الوظيفية للمواطنين. مواردنا البشرية هي مصدر قوتنا لرفع معدلات النمو وتعزيز القاعدة الإنتاجية.

عقلانية الشاهد والاتحاد لتطويق أزمة تونس

الجهة الشعبية إلى جانب حزب المرزوقي في الدعوة إلى توسيع دائرة الاحتجاج. ولم يعد من الممكن أن تظل تونس أسيرة لعبة الهروب إلى الأمام ومجاراة الشعارات، ولذلك حث رئيس الحكومة التونسية في حوار للتلفزيون الرسمي على أن مجابهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة ليست من مهام الحكومة وحدها، بل هي كذلك مسؤولية كل القوى الحية من أحزاب ومنظمات وطنية ومجتمع مدني. واستجاب الاتحاد العام التونسي للشغل لدعوة الشاهد الهادئة إلى منع انزلاق البلاد إلى الفوضى دون أن يتخلى عن دعم الاحتجاجات التي يعتبرها الجميع مشروعة بما في ذلك رئيس الحكومة لكنه حذر من الأجدات التي تستثمرها. وأكد بيان صدر الإثنين عن الاتحاد "وقفه المبدئي مع كل التحركات الشعبية والاجتماعية السلمية من أجل المطالب المشروعة في التشغيل والتنمية وجدد التحذير من محاولة بعض الأطراف الركوب على هذه التحركات لغاية بث الفوضى لصالح الشبكات الفاسدة ومراكز النفوذ المشبوهة أو لتصفية الحسابات السياسية أو لخدمة أجدات انتخابية انطبعت بازواجية الخطاب وتعارض الممارسة مع التصريحات المعلنة". بيان الاتحاد وضع إصبعه على لب المشكلة، وهو الأمر الذي تهرب منه رئيس الحكومة، أي أن هناك جهات تحرك الاحتجاجات لخدمة أهدافها خاصة أن هناك دوائر محسوبة على الدولة العميقة بدت متخوفة من قدرة الحكومة على الإمساك بالوضع العام، وشروعها في فتح ملفات الفساد وإحالة الملفات منها إلى القضاء. كما

جمهورها بالشعارات واتهام الحكومات بالعمالة والخضوع لإملاءات الصناديق المالية الدولية. وبالنتيجة فهي لا تحيي خارج دائرة المعارضة والنقد والجلوس على البروة. تصريحات الشاهد تقول للتونسيين إن الذين يركبون الاحتجاجات ويظهرون حرصهم على مطالبكم المشروعة، هم طرف رئيسي في الأزمة سواء من خلال مشاركتهم في الحكم، أو من خلال اختطاف الثورة من هدفها الاجتماعي والاقتصادي إلى متاهة المعارك السياسية. ورغم أنها ساهمت في اختطاف مطالب الثورة، ودفعت الدولة إلى تركيز جهدها على مهمة بناء المؤسسات السياسية ومعالجة مخلفات المراحل السابقة عبر هيئات حقوقية وقانونية، وأرجأت التعاطي مع المشاكل العميقة لتونس وخاصة قضايا الفقر والبطالة، فإن غالبية الأحزاب التحقت سريعا بالاحتجاجات وتسعى لقيادتها والتأثير فيها لتحويلها إلى ثورة على الحكومة، أي تجييرها مرة أخرى لتحقيق أهداف سياسية. وسارعت مختلف الأحزاب إلى دعم الاحتجاجات ولم يكن يهمها إن كانت الدولة قادرة على تحقيق الوجود التي اطلقتها نفس الأحزاب في انتخابات 2011 و 2014، بما في ذلك حزب الرئيس السابق المنصف المرزوقي والمجموعات المتقاطعة معه، والتي تدفع الاحتجاجات إلى أقصاها للاستفادة منها في الانتخابات المحلية المقررة نهاية العام. وحزب حركة النهضة نفسه الذي هو شريك في التحالف الحكومي انخرط في مغازلة المحتجين وعينه على الانتخابات، ويستعد للقفز من المركب ليترك حزب نداء تونس وحيدا في مواجهة الأزمة، فيما تقف

لم تقابل حكومة يوسف الشاهد الاحتجاجات التي تتوسع رقعتها يوما عن آخر بالوعود والتعهدات لتسكين الغضب الشعبي، بل بادر إلى خطاب مغاير صدم انتظارات أحزاب ودوائر وشخصيات تسعى لتوظيف الاحتجاجات لإضعاف الحكومة وإظهار الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي في موقف ضعيف. قال الشاهد إنه لن يسلك أسلوب من سبقوه من رؤساء الحكومات التي جاءت بعد الثورة، والتي اطلقت وعودا غير مسؤولة تتجاوز أحيانا قدرات الدولة، وأن عدم الإيفاء بتلك الوعود هو الذي يدفع العاطلين والغاضبين إلى الاحتجاج في الشوارع. وأشار رئيس الحكومة التونسية إلى أن "المحتجين يطالبون بتفعيل القرارات القديمة التي لم تفعّل لسنوات وليس بمطالب جديدة". من الواضح أن تأكيد الشاهد على مسؤولية الحكومات السابقة في الأزمة ليس هدفه التبرؤ من المسؤولية، وإنما تحميل المسؤولية للطبقة السياسية التي حكمت منذ 2011 سواء من الترويكأ أو الأحزاب والمجموعات والشخصيات التي تحالفت مع حزب نداء تونس في انتخابات 2014، ثم قفزت من المركب قبل الانتخابات البلدية لتتهمه كحزب حاكم بأنه يقود البلاد إلى أزمة خانقة. المشكلة في تونس أن أحزاب ما بعد 2011 تفتقد إلى التجربة الحكومية والإدارية، وتقارب الأوضاع دائما من خلال الأيديولوجيا، وتسقط أفكارا قديمة على واقع معقد لم يعد يحتمل التوصل إلى الحل. وتتهرب هذه الأحزاب إلى ذلك من المشاركة في الحكم بالرغم من الإغراءات التي تقدم لها لسبب رئيسي أنها دأبت على استقطاب



مختار الدبابي
كاتب وصحافي من تونس

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن 1977
أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني
مدراء التحرير
علي قاسم
مختار الدبابي
كرم نعمة
تصدر عن
Al Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
Kensington Centre
66 Hammersmith Road
London W14 8UD, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778
الإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

أردوغان المرضي عنه غريبا

على مبادئ الجمهورية التي أسسها أتاتورك. عن طريق ذلك الانقلاب يسعى الرئيس الإخواني إلى أن تحل صورته محل أتاتورك باعتباره مؤسس الجمهورية الثانية. يعرف أردوغان أن ما يجب الغرب هو أن يتفاوض مع رجل قوي. لذلك فإنه لا يتراجع عن تصريحاته التي تنال من الغرب بطريقة تبدو طائشة وخرقاء، غير أنها في حقيقتها منضبطة ومدروسة بطريقة تعدد عنها شبهة الانفعال والغضب غير المسؤول. يعرف أردوغان أن كل كلمة يقولها لن تزيد الغرب إلا تعلقا به. فالرجل الذي يعرف أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي هي مسألة ميؤوس منها، يدرك أن الغرب لا يملك سوى تركيا جدارا عازلا بينه وبين الشرق الأوسط. فإضافة إلى أن ذلك الجدار بإمكانه أن يمتص الأزمات حفاظا على أمن أوروبا وهو ما كشفت عنه فضيحة قوافل اللاجئين المليونية بين عامي 2015 و 2016، فإنه في الوقت نفسه كان بمثابة الحقل التجريبي الذي يمارس من خلاله الغرب تجاربه المختبرية في محاولة منه لإحداث تغيير في المنطقة مناسباً لمزاجه السياسي. لقد مضى

لن تتخلى أوروبا عن تركيا. الغرب كله لن يقوم بذلك. هذا ما يعرفه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهو ما يعزز شعوره بالقوة في مواجهة الضغوط الغربية التي تطالبه بالعودة إلى الديمقراطية واحترام العلمانية التي بنيت على أساسها تركيا الحديثة. اطمئن أردوغان يعود إلى سببين. أولهما حاجة الغرب إلى تركيا، وثانيهما قدرته على القفز بين التحالفات مستثمرا الأزمات التي تعيشها المنطقة وهي أزمات مستعصية على الحل. تركيا هي يد الغرب في المنطقة. لذلك لن يفكر الغرب في قطع يده. لو كان هناك بديل لتركيا لفعلاها الغرب ولكن إسرائيل ليست البديل الكء بسبب فشلها في تطبيع وجودها في المنطقة. تركيا ضرورية للغرب. هذا ما يعرفه أردوغان وهو ما يدفع به إلى ضرب النصائح الأوروبية عرض الحائط من أجل الإعلاء من شأن سلطانه داخل تركيا التي باتت أشبه بوضيئة الشخصية إلى الأجيال القادمة. وهو ما يمكن أن يجعل منه كمال أتاتورك مقلوبا. انقلاب أردوغان على دستور تركيا هو انقلاب



فاروق يوسف
كاتب عراقي

تركيا الإخوانية لن تكون أوروبية. لن يغير ذلك من معادلة الحاجة إلى تركيا ممرا مريحا إلى الشرق الأوسط. وهو ما كان أردوغان حريصا عليه